صحيفة قالت انه يتمسك بفكرة حاجة الامريكيين له وطلب مساعدته لانهاء المقاومة

خليل الدليمي: صدام متأكد من الحكم بالاعدام.. وفريق يحضر لمحاكمته في قضيتي حلبجة والانفال

لندن ـ «القدس العربي»:

قالت صحيفة «نيويورك تايمز» ان الرئيس العراقي السابق صدام حسين يعرف ان المحاكمة التي تجريها المحكمة العراقية الخاصة ستنتهي باصدار قرار يحكم عليه بالاعدام. ونقلت عن رئيس فريق دفاع الرئيس السابق خليل الدليمي قوله ان صدام «يعلم أن الحكم صدر من واشنطن وأنه لو كانت هناك عقوبة أكبر من عقوبة الاعدام لكانت ستصدر عليه». واضاف الدليمي الذي تحدث للصحيفة من العاصمة الاردنية عمان قائلا ان صدام «اخبرنا اكثر من مرة اننا (فريق الدفاع) لن نغير هذا الامر، ويعرف ان قرار الاعدام قد صدر من واشنطن، حتى لو كان هناك عقاب اكثر من عقوبة الاعدام فسيتم تنفيذه بحقه».

ولكن الرئيس السابق الذي اكد مرارا اثناء محاكمته الطويلة انه لا يعترف بشرعية المحاكمة او القضاة الذين يحاكمونه يرفض الاستسلام للقدر هذا، ويعتقد ان هناك مخرجا من هذا الحكم. وبحسب تفكير الرئيس السابق والذي يقضي وقته في زنزانته يقرأ القرآن ويكتب الشعر التقليدي، فالرئيس الامريكي جورج بوش قد يستخدم حكم الاعدام الصادر كذريعة او اداة ضغط عليه من اجل العمل على انهاء المقاومة العراقية، خاصة ان الامريكيين يبحثون بيأس عن طرق للتقليل من خسائرهم اليومية في الارواح والاموال.

وزعمت الصحيفة ان الدليمي محامي صدام اخبرها ان الرئيس السابق لا يزال يتمسك بالامل ان يعيد الامريكيون تنصيبه رئيسا للعراق، والذي قال «سيكون المخرج الاخير، وسيطرقون بابه».

واضاف الدليمي ان الامريكيين سيستخدمون حكم الاعدام للضغط على صدام كي ينقذهم من ورطتهم في العراق. ومع ان الصحيفة تقول ان ما يتمسك به صدام حسين هو اضغاث احلام ومجرد خيالات الا ان الدليمي يقول ان الامر ليس فنتازيا، فالامريكيون انفسهم بدأوا يستفيقون من عالم الاحلام، وبدأوا يكتشفون ان غزوهم للعراق ادى بهم لتسليمه للمحافظين من الشيعة المرتبطين بايران. وقال الدليمي ان التأثير الايراني على العراق يعتبر تهديدا لامريكا، والشخص الوحيد الذي يقف في وجه التهديد الايراني، هو صدام حسين.

ويحاكم الرئيس العراقي السابق وسبعة من معاونيه بتهم ارتكاب جرائم في قضية الدجيل والتي قتل فيها 148 شخصا بعد محاولة لاغتيال صدام في 1982. وكان المدعي العام قد طالب الاسبوع الماضي باصدار حكم الاعدام على صدام، وعدد اخر من المتهمين، بما فيهم اخوه غير الشقيق برزان التكريتي، وطه ياسين رمضان. وستستمتع المحكمة الشهر القادم لمرافعة الدفاع.

ولكن فريق الدفاع يعاني من التهديدات، وما يراه عدم توازن المحكمة، حيث قتل الاسبوع الماضي احد كبار المحامين عن الرئيس السابق خميس العبيدي الذي اختطف من بيته وتركت جثته المشوهة قرب مدينة الصدر. والعبيدي هو المحامي الثالث الذي يتعرض للاغتيال. وحمل الدليمي المحكمة مسؤولية اغتيال اعضاء في فريق الدفاع.

واشار الى ان هيئة الادعاء غير محايدة لانها «تكره صدام وحزب البعث». وفي الوقت الذي يزعم فيه الامريكيون انهم وفروا حماية للفريق وعرضوا عليه الاقامة في المنطقة الخضراء الا ان الدليمي قرر البقاء في عمان والتنقل بينها وبين بغداد.

ويقول ان عائلته التي تعيش في الرمادي تتنقل من بيت لاخر بشكل مستمر خوفا من التهديدات والاغتيال. ويؤكد الدليمي دعم عائلته له ولقراره الدفاع عن الرئيس السابق. واشار الى انه اقترح على الحكومة الامريكية من خلال عضو فريق الدفاع، وزير العدل الامريكي السابق رامزي كلارك توفير مبلغ مالي لكل محام لكي يقوم بتوظيف حرس وتوفير بيوت آمنة لهم ولكنه لم يتلق جوابا.

وقال الدليمي ان محاولات كثيرة لاغتياله حصلت في بغداد من خلال استهداف سيارته. وسيواصل فريق الدفاع تقديم ادلته ومرافعته، مع ان جعفر الموسوي، رئيس فريق الادعاء قد اكد ان حكم الاعدام قادم وان فريق الدفاع ليس لديه مفاجآت كما نقل عنه الاسبوع الماضي.

وذكر الدليمي أن جزءا من الدفاع عن صدام سيتمثل في أن نحو ثلث الذين الذين يحاكم صدام بتهمة قتلهم وعددهم 148 شيعيا اما قتلوا في ملابسات أخرى أو أن «الضحايا» لم يموتوا أصلا. وأضاف أن أوامر الاعدام الاخرى التي أصدرها صدام جاءت بما يتوافق مع القانون العراقي.

وفي تقرير اخر، قالت «نيويورك تايمز» ان باحثين في بلجيكا جمعوا ادلة من بلدة حلبجة الكردية يحاولون التحقق من ان صدام حسين استخدم السلاح الكيماوي ضدهم فيما يقوم فريق من الادعاء بالتحضير لتقديمه للمحاكمة.

واشارت لصعوبة جمع الادلة لانها جمعت بعد 15 عاما من وقوع الحادثة. فيما يتوقع المحامون ان يتم الانتهاء من ملف محاكمة اخرى تركز على ما اسموه حملة «الانفال» عام 1988 التي هاجم فيها الجيش العراقي قرى كردية. وقالت ان فريقا من الخبراء الامريكيين العاملين مع المحكمة العراقية الخاصة قضوا اسابيع يجمعون ادلة في بلدة حرتا التي كانت من ضمن القرى التي تعرضت للهجمات.

الامير تشارلز سيلتقي عائلات جنود قتلى.. ومقاتلون يهددون عائلات بريطانية وافلام عن الحرب

صحف: البريطانيون عاجزون عن ايقاف العنف في البصرة ويتعرضون لضغوط الجماعات الشيعية

لندن ـ «القدس العربي»:

قالت صحيفة «اندبندنت اون صاندي» ان القوات البريطانية تواجه تصاعدا شديدا في العنف في مدينة البصرة بين الفئات الشيعية المتصارعة على النفوذ ولكنها تقف عاجزة عن التحكم بها او التصدي لها. وكشفت مصادر ان الحكومة العراقية والقادة العسكريين البريطانيين يحاولون التقليل من اهمية العنف. واشارت الى ان العنف وتصاعده، الذي جاء بعد اتهامات امريكية لايران بتزويد جماعات شيعية بالجنوب بالاسلحة المتطورة ومعسكرات التدريب، ظهر يوم الجمعة الماضي عندما انفجرت سيارة مفخخة في مركز البصرة، قتل فيها 10 اشخاص وجرح اخرون. وقالت ان حاكم المنطقة الذي يخوض صراعا مع مسؤول الشرطة في المدينة قلل من العدد وقال ان الذين قتلوا في الانفجار لم يتجاوزوا الاثنين. وكشفت مصادر عن التناقض في تصريحات المسؤولين العراقيين والبريطانيين والوضع الامني المتردي، ففي الاسبوع الماضي قالت وزيرة الخارجية مارغريت بيكيت ان تسليم الامن في مدينة المثنى التي كان يسيطر عليها اليابانيون للعراقيين يعتبر دليلا على تحسن الاوضاع الامنية، الا ان قادة عسكريين اكدوا ان الوضع الامني في الجنوب يزداد سوءا.

وكان الجنرال نيك هوتون قد تحدث امام مجلس العموم قائلا ان هناك مستوى من العنف والقتل بين الجماعات المتنافسة، مؤكدا ان العنف زاد بسبب الوقت الذي اخذه المسؤولون العراقيون لتشكيل الحكومة. ومنذ تزايد عمليات العنف ضد البريطانيين في الخريف الماضي، فقد سيطرت الميليشيات الشيعية على قوات الشرطة، فيما تعرض السنة في الجنوب لحملات استفزاز وقتل، كما تمت مداهمة مساجدهم. وفي بداية الشهر الحالي قامت قوات من الشرطة بمداهمة مسجد للسنة وقتل 12 مصليا فيه. ونقلت عن مواطن سني قوله ان الشرطة داهمت مساجد اخرى. والتزمت القوات البريطانية بالصمت ولم تتدخل، ولكنها كما قال مسؤولون تتعرض لضغوط من الاحزاب السياسية بالانسحاب من مناطق مما يعني دخول الميليشيات التابعة لها. من جهة اخرى قالت الصحيفة ان الامير تشارلز ولي العهد البريطاني سيقوم باستقبال عائلات جنود بريطانيين قتلوا في العراق. وكشفت الصحيفة قائلة ان العائلات ستطلب منه دعم المطالب الداعية لسحب القوات من هناك.

واشارت الى ان المبادرة جاءت من الامير تشارلز وزوجته كاميلا، حيث وجهت دعوات لعدد من الشخصيات التي تضم عددا من نقاد سياسة رئيس الوزراء توني بلير، بما فيها ريغ كز، الذي قتل ابنه في العراق وخاض الانتخابات كمستقل ضد بلير في دائرته الانتخابية.

وسيعقد حفل الاستقبال في قصر «هايغروف» الخميس القادم. وفي الوقت الذي اكد فيه مسؤولو قصر الامير على ان اللقاء ليس سياسيا، وله علاقة بمركز الامير الشرفي كقائد رمز في القوات المسلحة البريطانية الا أنها أشارت إلى أن أولياء الجنود القتلى ومن بينهم كيز وروس جنتل يعتقدون أن الأمير تشارلز متعاطف مع قضيتهم. وستقوم عدة شخصيات معروفة في عالم الفن والنجومية قبل يوم من الاحتفال، بما فيها الممثل سايمون كالو ومصممة الأزياء فيفيان ويستوود والمخرج كين لوتش بالمشاركة في حملة لجمع التبرعات للطبيب الملازم مالكولم كندال سميث الذي صدر بحقه حكم بالسجن لمدة ثمانية أشهر لرفضه الخدمة في العراق. واعتبر اصدقاء الملازم سميث ومن بينهم الموسيقي والمغني بيتر غابرييل أنه سجين ضمير. ونقلت الصحيفة عن كيز قوله ان لقاء الامير مع عائلات الجنود القتلى يأتي على خلاف الرفض المطلق لرئيس الوزراء لقاء العائلات. وقال انه سيبلغ الأمير تشارلز في حال أُتيحت له فرصة مخاطبته أن حرب العراق تمثل استراتيجية فاشلة وكارثية كلّفت الكثير من حياة الناس حتى الآن ويتعين وضع حد لها.

وقال بيتر بريرلي الذي فقد ابنه شون في العراق في اذار (مارس) 2003 ان الأمير تشارلز زعيم وطني جيد، ومن الغريب أن الرجل (بلير) الذي انتخبه الشعب ليكون رئيساً لحكومته يرفض مقابلتنا.

واتهم والد جندي قتل في العراق الحكومة البريطانية بانها تعرض حياة الجنود للخطر من خلال استخدامها عربات «لاندروفر» قديمة. وقال روجر باكون الذي قتل ابنه بانفجار عبوة ناسفة في الجنوب «عندما توجد قنابل مفخخة حول العربات، فان العديد من الجنود كان يفترض نجاتهم لو وفرت لهم العربات المناسبة». وكشفت صحيفة «صاندي تلغراف» نقلا عن وثيقة سرية أن أسر وزوجات الجنود البريطانيين الذين يخدمون في العراق تلقت مكالمات هاتفية من بينها تهديدات بالقتل من جماعات عراقية مسلحة هناك. وقالت ان العملية اصبحت اكثر حدة في الاسابيع القليلة الماضية بعد ان نجح المقاتلون بالحصول على ارقام هواتف منازل الجنود البريطانيين في بريطانيا عبر هواتفهم المحمولة. وزعمت الصحيفة ان الشرطة العسكرية الملكية البريطانية فتحت تحقيقاً في القضية ووجهت تحذيراً إلى جميع الجنود البريطانيين في العراق يوصيهم بأخذ مقدار كبير من الحيطة والحذر عند استخدام هواتفهم المحمولة للإتصال بعوائلهم في بريطانيا.

وأشارت الصحيفة إلى أن الوثيقة العسكرية السرية حذّرت الجنود البريطانيين من أن المتمردين في جنوب العراق نجحوا في الحصول على أرقام هواتفهم المنزلية في المملكة المتحدة عن طريق معدات إلكترونية تعترض أنظمة الهواتف المحمولة. وقالت إن وزارة الدفاع البريطانية تريد معرفة نطاق المكالمات الهاتفية المزعجة لإقرار ما إذا كان هناك رابط بينها في إطار مخطط خاصة بعد أن تزايد عدد الجنود والضباط الذين تلقوا تهديدات بالقتل من معارضين لحرب العراق منذ اندلاعها قبل أكثر من ثلاث سنوات. وتضيف الصحيفة أن التهديدات تفاوتت في حدتها ما بين الإخبار بوفاة زوج أو ابن أو بأنه سيقتل قريبا في العراق إلى الشتائم والألفاظ القبيحة.

وتقول إن العديد من الأشخاص الذين تلقوا تلك التهديدات أوضحوا أن محدثيهم لم يكونوا يتقنون الحديث باللغة الانكليزية أو كانوا يتحدثونها بلكنة شرق أوسطية.

والعراق ايضا سيكون موضوع عدد من المسلسلات الدرامية في التلفزيون البريطاني بما فيها مسلسل يعيد تركيب عمليات الانتهاكات التي قام بها جنود بريطانيون ضد عراقيين. ونقلت عن كاتب مسلسل بدأ تصويره في تونس بعنوان «علامة قابيل»، ويعتمد على حادثة اعتقال جندي بريطاني قام بتحميض افلام تظهر تعذيب جنود بريطانيين لعراقيين. ويصور الفيلم بشاعة الممارسات التي تعرض لها السجناء والتي تراوحت بين التنكيل والتمثيل والاعتداء الجنسي وما إلى ذلك. وقالت صحيفة «اوبزيرفر» ان الفيلم يثير جدلا وردود افعال خاصة من وزارة الدفاع البريطانية. وباتجاه اخر تقوم هيئة الاذاعة البريطانية (بي بي سي) بالتفاوض مع ممول فيلم مرفق مع الهيئة التي قامت بانتاج الفيلم والذي يتحدث عن صحافي أمريكي مرفق مع قوات بلاده في العراق.

ونقلت الصحيفة عن كاتب السيناريو كومينسكي قوله ان الناس يريدون معرفة الأسباب التي جعلت الحرب تأخذ هذا المنحى والأسباب التي جعلت الرأي العام في بريطانيا والولايات المتحدة يساند فكرة خوض الحرب على أسس غير سليمة.

ذكر بوش بقسم أسامة بن لادن « لن تنعم بالأمن ما لم تنعم به فلسطين »

الظواهري يتوعد الأمريكيين بالثأر للزرقاوي ويحث المقاتلين في العراق على تصعيد مقاومتهم ويهاجم المالكي وزلماي

بغداد ـ «القدس العربي»

ـ من ضياء السامرائي:

توعد الرجل الثاني في تنظيم القاعدة الشيخ أيمن الظواهري بالثأر من الأمريكيين لمقتل أبو مصعب الزرقاوي امير تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين الذي لقي حتفه في غارة امريكية شمال بغداد في السابع من حزيران (يونيو) الحالي. وذلك في شريط مصور جديد نعى فيه الزرقاوي ووصفه بأنه «أمير شهداء الأمة الإسلامية».

وقال الشيخ الظواهري «ننعى للأمة المسلمة جنديا من جنودها وبطلا من أبطالها وإماما من أئمتها». وابتهل الى الله تعالى أن يعوض «المجاهدين» عن مقتله ويجعل «استشهاده نارا على أعداء الله من الصليبيين وأعوانهم».

وفي هذا السياق حث «المجاهدين» في العراق على عدم إلقاء السلاح والموت كالصحابة وعلماء الأمة ومجاهديها السابقين. وقال إنه لم يكن أول شهيد في معركة الإسلام، مضيفا «إذا كنتم تقاتلون من أجل أبو مصعب فإن أبو مصعب قد مات». حيث لاقى هذا الخطاب تأثيرة على التنظيمات المسلحة والتي يبدو أنها تريد توجيه رسالة انتماء بيعة للظواهري حيث رصدت «القدس العربي» عشرات الهجمات بعد خطاب الظواهري في مناطق الانبار وتحديدا في الرمادي والخالدية والفلوجة وفي ديالى وصلاح الدين والموصل وكركوك، ومن بين تلك الهجمات التي لم تشر لها وسائل الاعلام انفجار سيارتين مفخختين، الأولى قرب بلد على دورية مشتركة والاخرى قرب الموصل على دورية للجيش الامريكي كما انفجرت أكثر من عشرين عبوة في مناطق الاسحاقي وسامراء وبيجي وتكريت والرمادي وحديثة والفلوجة فيما تعرضت قواعد تابعة لجيش احتلال الامريكي لهجمات، حيث أعلنت البيانات الصادرة عن التنظيمات المسلحة ان غزوة الثائر مستمرة بعد إعلان الشيخ الظواهري بدايتها في خطابة الأخير.

وقال بيان لجماعة أنصار السنة وزع على شكل أقراص مدمجة مرفق بعدد من العمليات في عدة مناطق من بغداد وباقي المدن العراقية وحصلت «القدس العربي» على نسخة منها بين فيها التنظيم بأنه عازم على الإطاحة بحكومة المالكي التي وصفها بـ«العملية» وتدمير قوتها وطرد الأمريكيين من العراق والثأر لأبي مصعب والبيعة لمجلس شورى المجاهدين في العراق اكبر تنظيم مسلح ويضم ثمانية تنظيمات مسلحة تعتبر الأقوى في ارض الرافدين. وبث في القرص المدمج عمليات تستهدف مواقع للجيش الامريكي في بلد وسامراء والرمادي من خلال قذائف الهاون ومن خلال العبوات الناسفة أو من خلال الصواريخ المختلفة.

من جهته وصف الشيخ الظواهري مصرع الزرقاوي بأنه قتل تحت القصف ولم يكن مختبئا في «السراديب المظلمة»، وانه كان مرتديا حزامه الناسف لا مرتديا سترته الواقية من الرصاص وخائفا مرعوبا.

وأضاف مخاطبا رئيس الولايات المتحدة «نعم يا بوش لا يقتل منا قتيل حتى نأخذ بثأره بعون الله وقوته». وذكّر الظواهري الرئيس الامريكي بقسم زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن، بأن الولايات المتحدة لن تنعم بالأمن ما لم تنعم به فلسطين وسائر بلاد المسلمين، متحديا «فحاول عبثاً أن تنعم بالأمن». وتوجه في خطابه الى الشعب الامريكي قائلا إن بوش «يكذب عليكم» عندما يعدكم بالنصر بقتل أسامة بن لادن أو زعيم حركة طالبان الملا محمد عمر، موضحا «أنتم لا تواجهون أفرادا أو تنظيمات، لكنكم تواجهون الأمة الإسلامية التي دبت فيها روح الجهاد».

وهاجم الظواهري في كلمته المصورة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي والسفير الامريكي في العراق زلماي خليل زاد وما اعتبره تحالفا بين الحكومة العراقية والولايات المتحدة.

وقال «استوقفني أن اللذين حرصا على أن يكونا أول من يعلنان مقتل الزرقاوي للعالم هما نوري المالكي وزلماي خليل زاد».

واعتبر أن هذا الإعلان «لخّص الصراع بين الصليبية والإسلام في العراق».

ووصف الظواهري كلا من خليل زاد بأنه «أفغاني مرتد تارك لدينه مهاجر لامريكا»، ونور المالكي بأنه «يتاجر بالإسلام من أجل الوصول لكرسي الحكم، واتفق مع الغزاة الصليبيين قبل الغزو وأثنائه وبعده وتخلى عن حاكمية الشريعة ومنع مقاومة المحتل بل قاتل المجاهدين تحت راية بوش الصليبية».

من ناحية أخرى حذر الظواهري في تسجيله من وصفهم بعلماء الدين المحرفين في بعض الدول العربية والإسلامية. وهاجم بالأخص «فقهاء التسول في مصر وجزيرة العرب الذين يبيحون ويبررون كل شيء للحكام».

وقال الرجل الثاني في القاعدة إن امريكا تسعى لتحريف الإسلام لإنشاء جيل منحرف من المسلمين. وضرب مثلا على ذلك في العراق وما تروجه هناك عبر أنصارها.

كما استشهد بالنموذج التركي العلماني، وقال في إشارة الى حزب العدالة والتنمية الإسلامي الحاكم «الذين يتخلون عن الحاكمية والشريعة» ويقيمون قواعد امريكية ويعترفون بإسرائيل.

---

50 الف عراقي قتلوا منذ الغزو غالبيتهم مدنيون

لندن ـ «القدس العربي»:

قدرت مصادر عراقية ودولية ان عدد العراقيين الذين قتلوا منذ الغزو الامريكي للعراق يبلغ 50 الف، وذلك منذ عام 2003، وهو عدد اكبر من الرقم الذي اعترفت به ادارة الرئيس الامريكي جورج بوش سابقا، 30 الفا. وقالت صحيفة «لوس انجليس تايمز» ان اعدادا كبيرة من العراقيين قتلوا ولم يتم احصاؤهم، بسبب مشاكل في الاحصاء، خاصة في العام الاول من الغزو.

وتقول الصحيفة ان الرقم كبير ومثير للقلق، خاصة ان القتلى في معظمهم من المدنيين، مع وجود بعض افراد الشرطة. وفي نفس الفترة التي تتحدث عنها الاحصائيات قتل اكثر من 2500 جندي امريكي. ويقول المسؤولون العراقيون في وزارة الصحة ان عمليات القتل بين المدنيين في منطقة الانبار التي تتعرض لعمليات يومية من الامريكيين، لم يضمنوا في الارقام الاحصائية، كما لا تشمل الاحصائيات المناطق الثلاث التي يديرها الاكراد في شمال العراق.

واشارت الى انه خلال الاعوام الثلاثة الاولى من الغزو تجنبت ادارة بوش ذكر اعداد القتلى من المدنيين العراقيين. وكان تومي فرانكس، قائد القيادة المركزية الذي ادار عملية الغزو قبل تقاعده قد قال «لا نحصي الجثث»، وحتى عندما اعترفت الادارة الامريكية بالرقم 30 الفا، اقل او اكثر فانها اكدت ان معظم القتلى جاء بسبب التنافس والحرب الداخلية بين العراقيين انفسهم. وكانت المجلة الطبية «لانسيت» قد قدرت قبل عامين اعداد القتلى اكثر من مئة الف قتيل. وتعتمد بعض المؤسسات التي تقوم باحصاء القتلى، منها «احصاء الجثث العراقية» على التقارير الاخبارية والصحافية وعلى سجل مشرحة بغداد المركزية التي تنقل اليها معظم الجثث، وتقوم وزارة الصحة بالاعتماد ايضا على سجلات المستشفيات. وتشير سجلات المشرحة المركزية انها تلقت ما بين عام 2003 ومنتصف العام الحالي 30204 جثث، فيما تقول وزارة الصحة انها وثقت 18933 حالة نتجت عن معارك مع القوات الامريكية والعمليات الانتحارية في الفترة ما بين نيسان (ابريل) 2004 الى حزيران (يونيو) 2006، وعليه فالرقم يصل الى 49137.

وباضافة عدد من الحالات التي لم يتم شملها في الاقاليم والمناطق البعيدة عن العاصمة بغداد فالرقم يصل الى 50 الفا.

وتظهر الحالات المسجلة ان البلاد تتجه نحو عنف متزايد، حيث تستقبل المشرحة ضحايا التطهير الطائفي وفرق الموت، وتتلقى المشرحة الضحايا المدنيين، فيما لا تفرق احصائيات المستشفيات بين المدني والجندي. ومعظم الحالات المسجلة في المشرحة المركزية تظهر آثار التعذيب، من استخدام المسبار، وآثار القيود، والضرب والحروق، والاطراف المقطوعة.

مئة نائب ينسحبون من جلسة عاصفة لمجلس الشعب بمصر

الاخوان يرفضون مشروع قانون للسلطة القضائية ويعتبرون انه «يكرس تغول السلطة التنفيذية»

■ القاهرة ـ رويترز: قالت جماعة الاخوان المسلمين بمصر امس الاحد انها ترفض مشروع قانون للسلطة القضائية قدمته الحكومة الى مجلسي الشعب والشورى لانه «يكرس تغول السلطة التنفيذية».

وانسحب حوالي مئة من أعضاء مجلس الشعب أكثرهم من الاخوان من جلسة مناقشة مشروع القانون احتجاجا على قول رئيس المجلس فتحي سرور ان هناك جماعات سياسية «تلوث» أفكار القضاة متزعمي حملة تطالب باستقلال كامل للسلطة القضائية.

وللاخوان 88 مقعدا في مجلس الشعب وهو مجلس البرلمان الذي ينفرد بسلطة التشريع. واشترك ألوف من أعضاء الجماعة في مظاهرات مؤيدة لاستقلال القضاء الشهر الماضي وضربت الشرطة واعتقلت مئات منهم. وقالت الجماعة في بيان وقعه رئيس كتلتها في مجلس الشعب محمد سعد الكتاتني «ترفض الكتلة البرلمانية للاخوان المسلمين بمجلس الشعب مشروع قانون السلطة القضائية الذي تقدمت به الحكومة وذلك لالتفافه حول مطلب الاستقلال الكامل للسلطة القضائية».

وأضاف البيان أن مشروع القانون الحكومي لم يتضمن ما يطالب به قضاة من انتخاب أعضاء مجلس القضاء الاعلى كما أبقى على سلطة تعيين النائب العام بيد رئيس الدولة وترك سلطة التفتيش على أعمال القضاة في يد وزير العدل. وتابع البيان أن مشروع قانون الحكومة جعل وزير المالية شريكا لمجلس القضاء الاعلى في تحديد ميزانية القضاء «مما يعد استقلالا ماليا مشوها».

وقال الكتاتني ان مشروع القانون المعروض على البرلمان «يكرس تغول السلطة التنفيذية على السلطة القضائية».

ويوم الجمعة قال نادي القضاة الذي يتزعم حملة المطالبة باستقلال السلطة القضائية منذ أكثر من عام ان مشروع القانون الحكومي تضمن استجابة محدودة لمطالبه. وكان نادي القضاة قد تقدم عام 1991 بمشروع قانون للسلطة القضائية وقال انه يحقق استقلال القضاء لكن البرلمان لم يناقشه. وألغى مشروع القانون الحكومي تبعية النائب العام وأعضاء النيابة العامة لوزير العدل. ويطالب نادي القضاة بالغاء ندب القضاة للعمل في غير الجهات القضائية قائلا ان الندب للجهات الحكومية فيه تأثير على حياد القضاة الذين يقبلون الندب بتلك الجهات. كما يطالب بأن يكون التفتيش على أعمال القضاة من سلطة مجلس القضاء الاعلى. ويطالب النادي كذلك باشراف قضائي كامل على الانتخابات العامة ضمانا لنزاهتها. وخلال مناقشة عاصفة لبنود مشروع القانون انتقد النائب الاخواني محسن راضي لقاء ضم سرور ورئيس نادي القضاة زكريا عبد العزيز وعددا من قيادات النادي قائلا انه كان الاجدى عقد لقاء موسع لاعضاء مجلس الشعب مع القضاة المطالبين باستقلال السلطة القضائية. وقال سرور ردا على الانتقاد الموجه من راضي «هناك مجموعات (سياسية) تلوث أفكارهم».

وسادت الجلسة عقب ذلك حالة من الهرج ثم انسحب نحو مئة من الاعضاء احتجاجا على كلام رئيس المجلس. وأقر مجلس الشورى وهو المجلس الثاني للبرلمان مشروع قانون الحكومة بعد تعديلات طفيفة. وبدأ مجلس الشعب مناقشة المشروع امس. ويتمتع الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم بأغلبية كبيرة في المجلس.

ونظمت المظاهرات المؤيدة لاستقلال القضاء والتي اشترك فيها ناشطون من جماعات وأحزاب سياسية مختلفة خلال محاكمة تأديبية لقاضيين بارزين من المطالبين باستقلال القضاء اتهما بالخروج على تقاليد القضاء لحديثهما عن تجاوزات في الانتخابات العامة التي أجريت العام الماضي. وصدر الحكم ببراءة أحد القاضيين ولوم الثاني. ويطالب نادي القضاة باشراف قضائي كامل على الانتخابات العامة ضمانا لنزاهتها.

السودان يتهم الامم المتحدة بنقل زعيم للمتمردين وتعلق نشاط بعثتها في دارفور

سودانيون يحتجون على التدخل الاجنبي في دارفور

الخرطوم ـ من اوفيرا مكدووم:

صرح مسؤول سوداني امس الاحد بأن السودان علق نشاط بعثة تابعة للامم المتحدة في منطقة دارفور بعد اتهامها بنقل زعيم للمتمردين يعارض خطة للسلام تم اقرارها الشهر الماضي. وقال جمال ابراهيم المتحدث باسم وزارة الخارجية السودانية «وزارة الخارجية وجهت السلطات المحلية في دارفور لتعليق كافة عمليات بعثة الامم المتحدة في ولايات دارفور بصفة فورية... وذلك الى حين استجلاء الموقف من الممثلية الخاصة للامين العام للامم المتحدة بالسودان». وأضاف أن القرار اتخذ ردا على قيام طائرة هليكوبتر تابعة للامم المتحدة بنقل زعيم للمتمردين هو سليمان ادم جاموس الذي يرفض اتفاق السلام الذي تم توقيعه في الخامس من ايار (مايو). وقال ان القرار يستثني هيئتين تابعتين للامم المتحدة هما برنامج الاغذية العالمي وصندوق الامم المتحدة لرعاية الطفولة (يونيسف). وقالت راضية عاشوري المتحدثة باسم الامم المتحدة انه لم يجر أي اتصال رسمي بين المنظمة الدولية والحكومة. وأضافت «رأينا التقارير الاعلامية لكننا لم نتلق اي تأكيد رسمي لهذا من حكومة السودان».

وأحجمت عاشور عن التعقيب على ما اذا كانت الامم المتحدة قد نقلت جاموس الزعيم المتمرد بطائرة هليكوبتر. وبعد تمرد استمر لثلاث سنوات بغرب السودان قتل عشرات الالاف وأجبر 2,5 مليون على الفرار الى مخيمات بائسة مما خلق واحدة من أسوأ الكوارث الانسانية وقاد الى اكبر عملية اغاثة في العالم. ولم يوقع الا فصيل واحد من ثلاث فصائل تمرد تتفاوض في العاصمة النيجيرية ابوجا على اتفاق أبرم بوساطة الاتحاد الفريقي وشارك عشرات الالاف في احتجاجات شابتها اعمال عنف في بعض الاحيان ضد هذا الاتفاق. ويقولون انه لا يلبي مطالبهم الاساسية بدفع تعويضات مناسبة لضحايا الحرب أو منحهم ما يكفي من المناصب السياسية، كما يريد المتمردون مراقبة نزع سلاح الميليشيات الموالية للحكومة المعروفة باسم الجنجويد.

وكان جاموس منسق العمليات الانسانية الذي يحظى باحترام لجيش تحرير السودان المتمرد قبل انقسامه في تشرين الثاني (نوفمبر) العام الماضي وكان همزة الوصل الرئيسية لاكثر من 14 الفا من عمال الاغاثة في المنطقة. وقال ابراهيم «رصدت السلطات الرسمية في دارفور قيام بعثة الامم المتحدة في مدينة الفاشر بتجاوز صلاحياتها ومهامها المنصوص عليها بموجب الاتفاق المبرم بين الحكومة والبعثة المعنية وذلك اثر قيام بعض ممثلي البعثة برحلة خاصة بطائرة عامودية... من الفاشر الى مسبد».

وأضاف ابراهيم أن السلطات لم تستشر ولم يطلب اذنها في تجاهل واضح لها وتابع أن هذا «انتهاك صارخ لاحترام سيادة البلاد». وقالت جماعات مدافعة عن حقوق الانسان وزعماء متمردون اخرون ان ميني أركوا ميناوي زعيم فصيل جيش تحرير السودان الذي وقع الاتفاق أودع جاموس في السجن لمعارضته الاتفاق. وشارك مسؤولون بالامم المتحدة وجماعات أخرى مدافعة عن حقوق الانسان في عملية اطلاق سراحه. (رويترز)

بعد يوم واحد من تراجعه عن قراره بعدم الترشح للانتخابات الرئاسية

صالح للغرب: أكّلونا قبل أن تعلمونا الديمقراطية وعدم حل إشكالية الصومال سيجعل منه وكرا للإرهاب ومقاومة الشعب الفلسطيني للإسرائيليين مقاومة مشروعة وليست ارهابا

صنعاء ـ «القدس العربي»

ـ من خالد الحمادي:

طالب الرئيس اليمني علي عبد الله صالح أمس الدول الغربية بدعم الدول النامية قبل أن تطالبها بالتحول الديمقراطي والإصلاحات السياسية، لأن الفقر كفر والجائع لا يلام، مؤكدا أن عدم حل قضية الصراع الدائر في الصومال سيجعل منه «وكرا للإرهاب».

وقال في كلمته أمام مؤتمر صنعاء الدولي حول الديمقراطية والإصلاح السياسي وحرية التعبير إن الدول الديمقراطية والغنية مطالبة بالخروج من دائرة التنظير الى موقع الفعل، وتعليم الدول النامية والفقيرة والاخذ الفعلي بيدها الى طريق الديمقراطية وخاطب الغرب بقوله «بقدر ما تدرّسونا الديمقراطية أكلّونا».

وذكر ان اليمن أخذ بالخيار الديمقراطي منذ وقت مبكر قبل مطالبة واشنطن دول المنطقة بالإصلاح السياسي، حيث تحولّ نحو الديمقراطية منذ اعادة الوحدة اليمنية في 22 أيار (مايو) 1990، وأنه «كان خيارا صائبا لم نكن نادمين عليه... وان الديمقراطية لا تفرض من الخارج ولكنه قرار ينبع من الداخل».

صالح الذي ألقى هذا الخطاب بعد يوم واحد من تراجعه عن قراره السابق بعدم الترشح للانتخابات الرئاسية المقبلة، وإعلان استجابته لمطالب الجماهير اليمنية بالعدول عن قراره والترشح للانتخابات، جدد دعوته المراقبين الدوليين للمشاركة في الرقابة على الانتخابات الرئاسية والمحلية القادمة في اليمن المزمع إجراؤها في أيلول (سبتمبر) القادم، وقال «إن الانتخابات الرئاسية والمحلية ستجري في ايلول (سبتمبر) القادم في مناخات حرة ونزيهة وأمينة».

وأكد أن «العصر هو عصر الديمقراطية لا مفر منه وينبغي علينا ان نأخذ بالتجارب الجيدة والناجحة للشعوب ولا يجوز التكابر بان تستجيب الدول النامية والمتخلفة لتجارب الدول الديمقراطية والغنية». وقال «ان الأسوأ من الديمقراطية هو غياب الديمقراطية».

ودعا الدول الغنية الى ان تاخذ بيد الدول الفقيرة لحل مشكلة الفقر «لكي نمضي سويا في الطريق الصحيح نحو الديمقراطية».

واوضح أن «الفقر آفة فإذا لم تجد الشعوب ما يسد رمقها في لقمة العيش فسنكون نضحك على شعوبنا بالقول ان الديمقراطية ماضية الى الأمام». واشار الى ان اليمن دولة فقيرة وفي عراك مع الفقر والديمقراطية ومع ذلك حققت نجاحات في مجال الإصلاحات السياسية والديمقراطية، مستفيدة من تجارب الآخرين.

وانتقد الرئيس اليمني الوضع السياسي في العراق ووصفه بالمشين، داعيا قوات الاحتلال الى الدعوة الى حوار وطني يشمل كل اطياف العمل السياسي وبمختلف توجهاته تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية، للعمل على وقف اعمال العنف هناك.

ودعا المجتمع الدولي الى الاخذ بأيدي الصوماليين لاعادة بناء مؤسساته، محذرا من «ان عدم حل اشكالية الصومال سيجعل منه وكرا للارهاب». وجدّد تأكيداته ان مقاومة الشعب الفلسطيني للإسرائيليين «مقاومة مشروعة وليست ارهابا»، مستغربا من المحاباة والمجاملة التي تقدم للدولة العبرية وعدم دفعها لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية. مطالبا بإيقاف الإرهاب الذي تمارسه ضد الشعب الفلسطيني.

وكان المشاركون في جلسات أمس لهذا المؤتمر الدولي حول الديمقراطية والإصلاح السياسي وحرية التعبير اتفقوا على أن التنمية ونبذ العنف وتجذير ثقافة الحوار الايجابي والقبول بالآخر، من أولويات تجسيد الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان على مستوى العالم وفي الدول النامية على وجه اخص.